العرب
الجمعة 2020/11/13
السنة 43 العدد 11880

أنصاف الرواتب تضيق الخناق على معيشة الفلسطينيين

محلات البقالة تلغي دفتر الدين في أحياء الضفة الغربية

الشراء بالدين ممنوع

غلاء الأسعار وتأخر الرواتب ثم استلام نصف الراتب زادت من أزمة معيشة الموظفين الفلسطينيين في الضفة الغربية الذين اختار البعض منهم البحث عن عمل إضافي في القطاع الخاص أو حتى في إسرائيل لكن إجراءات الحجر عطلتهم، وذلك في مسعى منهم لإيجاد حلول لأزمتهم المتفاقمة.

رام الله - دخل محمود عمارنة، مدرس فلسطيني من مخيم الدهيشة جنوب الضفة الغربية، عامه الـ34 في الخدمة بقطاع التعليم، ومع الترقيات وأقدمية الخدمة يتقاضى حاليا راتبا قدره 3500 شيكل (1040 دولارا).

لكن راتب عمارنة، إضافة إلى راتب زوجته الموظفة أيضا، بالكاد يسدان الاحتياجات الأساسية للأسرة مع الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة بالأراضي الفلسطينية.

يطبق في فلسطين غلاف ضريبي وجمارك واحد تقريبا مع إسرائيل، مع اختلاف الحد الأدنى للأجور في كلا البلدين، فبينما يصل إلى 5300 شيكل (1558 دولارا) في إسرائيل، فإنه يبلغ 1450 شيكلا (425 دولارا) في فلسطين.

وقال عمارنة "منذ تعييني، زاد راتبي تدريجيا حتى أصبح على ما هو عليه الآن، لكنه لم يعد يكفي مع تضاعف أسعار السلع، إضافة إلى تراكم التزامات جديدة كأقساط المدارس والجامعات.

وزاد الأمر سوءا مع اضطرار السلطة الفلسطينية لصرف نصف راتب فقط، ما راكم علينا الديون".

حتى دفتر الدين في البقاليات الذي كان يعتمده الفلسطينيون في تيسير أمورهم اليومية، كونه المتنفس الوحيد لهم لتجاوز الأزمات التي تثقل كاهلهم يوما بعد يوم، أصبح يضايق أصحاب البقاليات بعد أن تراكمت ديون زبائنهم وتأخروا عن الدفع.

وللشهر الخامس على التوالي، صرفت السلطة الفلسطينية الشهر الماضي نصف راتب لموظفيها، تحت ضغط أزمتي جائحة كورونا وعدم تسلم عائدات المقاصة من إسرائيل، والتي تقدر بنحو 200 مليون دولار شهريا.

وزاد من حدة الأزمة المالية توقف الدول العربية عن دفع التزاماتها المالية للسلطة الفلسطينية.

ويلجأ الكثير من الموظفين العموميين الفلسطينيين للاستدانة من زملاء لهم أفضل حالا، أو من محلات البقالة، وتأجيل أقساط القروض المصرفية على أمل تسديدها بعد صرف المتأخرات من رواتبهم.

ويقول المدرس أبوسيف "لم أستطع تقبل فكرة استدانة الطعام والاحتياجات البسيطة من صاحب البقالة المجاور لمنزلي، لكنني أجبرت على ذلك عندما اشتد الحال سوءا، فبعثت ابني ومعه ورقة صغيرة لأبوصلاح صاحب المحل مسجلا عليها ما نحتاجه طالبا منه فتح دفتر دين خاص بي على أن يتم دفع الدين مع بداية كل شهر".

ويضيف "وافق أبوصلاح على ذلك مؤكدا على الالتزام بالدفع، لكن منذ ثلاثة شهور لم أستطع تسديد أي جزء من الديون المتراكمة في دفتر الدين حتى وصلت لـ800 شيكل، الأمر الذي جعل البقال يقوم بتجميد حسابي إلى حين أن أسدد المبلغ، مما اضطرني إلى اللجوء لبقالة أخرى في الشارع الخلفي للمنزل".

دفتر الدين أصبح طوق النجاة الوحيد للمواطنين من الأزمة الاقتصادية والظروف المعيشية المأساوية وتأخر الرواتب، لكن عدم الالتزام بتاريخ الدفع وضع الزبائن وأصحاب البقاليات في موقف محرج، لذلك أصبحت العديد من البقاليات لا تعتمده، وتكتب على واجهة محلاتها "الرجاء الدفع مسبقا".

ويقول أبوصلاح إن محله لا يخلو من دفاتر الدين ويتعامل بها مع أغلب سكان الحارة الذين يقومون بتسديد الديون بصورة شهرية عند استلام الرواتب، لكن تأخر الرواتب خلّف خسائر وعجزا عن سداد فاتورة توريد المنتجات من التجار والموزعين، ما دفعه إلى رفع شعار "ممنوع الدين".

وأشار إلى أن عددا كبيرا من أصحاب البقالات في الضفة أغلقوا دفاتر مديونيات الزبائن قبل نهاية العام الماضي تفاديا للعجز عن سداد تكاليف السلع التموينية، وأنهم منحوا زبائنهم مهلة للسداد وبعضهم قاموا بمسامحتهم.

وهناك موظفون آخرون لأعمال أخرى لدى القطاع الخاص، حتى أن البعض يضطر للعمل في إسرائيل خلال الإجازة الأسبوعية، لكن الإغلاقات التي ترافقت مع انتشار فايروس كورونا جعلت هذه الخيارات أكثر ضيقا.

وقال ماجد عبد (مدرس) إنه لا يتردد في العمل في قطاع البناء داخل إسرائيل، حيث يتقاضى في أربعة أيام أكثر من نصف الراتب الذي يتقاضاه من وظيفته في السلطة الفلسطينية.

ووفقا لبيانات وزارة المالية، فقد أدت أزمة المقاصة وجائحة كورونا إلى تراجع إجمالي الإيرادات بنحو 70 في المئة، ورافق ذلك تراجع في المساعدات الخارجية بأكثر منالنصف.

وقال المرشد الاجتماعي والنقابي السابق يوسف أبوراس إن الموظف يتدبر أموره عبر الاستدانة إما من الأهل والأقارب أو من المحلات التجارية التي اعتاد الشراء منها، مشيرا إلى وجود عجز أصلا في تغطية الراتب كاملا للاحتياجات اليومية.

وأضاف "قدرة الموظف على الصمود في هذه الظروف مرتبطة بمدى قدرة المحلات التجارية على البيع بالدين.. عشرات الآلاف من الموظفين يعتمدون على الاستدانة من المحلات التجارية، أي الاعتماد الكلي على القطاع الخاص".

ويبلغ إجمالي عدد الموظفين العموميين في فلسطين حوالي 136 ألفا، تصل فاتورة أجورهم الشهرية إلى 160 مليون دولار، وترتفع الفاتورة إلى نحو 250 مليون دولار بإضافة رواتب المتقاعدين والمخصصات الاجتماعية لعوائل الشهداء والأسرى والجرحى والأسر الفقيرة، فيما يعرف بـ"أشباه الرواتب".

ووفقا لبيانات نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في يوليو الماضي، فإن 29 في المئة من الأفراد يعيشون تحت خط الفقر.

ووفق آخر تحديث في العام 2017، يبلغ خط الفقر لأسرة معيارية مكونة من والدين وثلاثة أبناء حوالي 670 دولارا (أقل من 5 دولارات للفرد في اليوم)، بينما يبلغ خط الفقر الشديد حوالي 535 دولارا للأسرة (3.5 دولار في اليوم).

ولتوفير نصف الراتب للموظفين العموميين وبعض الالتزامات الأخرى، لجأت الحكومة الفلسطينية إلى الاقتراض من البنوك، ليتجاوز دينها للمصارف 2.2 مليار دولار.

ويضاف هذا الدين إلى قروض خارجية بنحو 1.3 مليار دولار، إضافة إلى متأخرات لموردي السلع والخدمات من القطاع الخاص تتجاوز مليار دولار، ومتأخرات لصندوق تقاعد الموظفين العموميين تقترب من ملياري دولار، ليتجاوز إجمالي الدين إلى حوالي ستة مليارات دولار.

العديد من الموظفين اضطروا للعمل في إسرائيل خلال الإجازة الأسبوعية، لكن إجراءات الحجر الصحي ومنع السفر جعلا هذه الخيارات صعبة

أسعار الخضار ترتفع كل يوم

الحطب يقي اللبنانيين برد الشتاء في الجنوب

بيروت - تشهد القرى والبلدات في مناطق النبطية والجنوب هذه الأيام ظاهرة جديدة، تتمثل في جمع الحطب وتقليمه من الزيتون والصنوبريات لاستخدامه للتدفئة في فصل الشتاء، عوضا عن المازوت بسبب ارتفاع سعره، ولاسيما أن الحطب أقل سعرا وأزكى رائحة وأفضل من الناحية الصحية.

> **العديد من العائلات التي تسكن بلدات قرب نهر الليطاني تبقى عرضة للبرد طيلة أكثر من 5 أشهر**

أدى ضغط الأوضاع الاقتصادية على كاهل مختلف المواطنين وخصوصا من ذوي الدخل المحدود في الجنوب، إلى اعتماد الحطب وسيلة للتدفئة لمواجهة تداعيات البرد وقسوة الشتاء، خصوصا أنهم تحت خط الفقر وليس باستطاعتهم شراء مادة المازوت طيلة أربعة أشهر من الشتاء.

ويحتاج المواطن إلى برميلي مازوت على الأقل في الشتاء، حيث يبلغ سعرهما نحو 400 ألف ليرة، وهو ما يرهق قدرته على دفعها في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فكان الحطب للتدفئة أوفر بكثير وإن كان البعض يشتري المتر الواحد بـ200 ألف ليرة، لكن الغالبية اعتمدوا على جمع الحطب من الأودية وتقليمه من الزيتون والصنوبريات.

ولجأ سكان المناطق الجبلية العالية في منطقتي النبطية وإقليم التفاح إلى استخدام الحطب، مع بدء برودة الشتاء وضغطه لأنهم يجدون فيه دفئا لا مثيل له، "والدفا عفا ولو بعز الصيف" حسب المثل اللبناني، وهو ما أدى إلى انتعاش صناعة مدافئ الحطب في النبطية وحاروف وجرجوع ويبقى سعرها أقل من أسعار المدافئ الأخرى.

ويقول نائب رئيس الاتحاد العمالي العام المهندس حسن فقيه لـ"الوكالة الوطنية للإعلام" "إننا نشهد في الجنوب ظاهرة جمع الحطب من قبل المواطنين من ذوي الطبقات الفقيرة لاستخدامه في التدفئة بشكل لم نره خلال الحرب الكونية، وإن ذلك يدل على الوضع الاقتصادي والمعيشي الصعب والضاغط على كاهل تلك الطبقات نتيجة الأزمة التي يمر بها لبنان، بعدما انهارت الإمكانات المالية للناس نتيجة تراجع القيمة الشرائية للعملة الوطنية أمام ارتفاع سعر الدولار".

ولفت إلى "الواقع المرير الذي نعيشه خاصة في الأرياف، حيث قلت المصادر وأبواب الرزق وأي عمل منتج أو حركة اقتصادية، لأنه في الريف لولا الحمضيات ساحلا والزيتون جبلا في الجنوب والتبغ في الجنوب أيضا، لانعدمت الحركة الاقتصادية وكنا نعيش حالا مأساوية، ما يتطلب من الدولة إعادة ضخ الروح في الأرياف في ظل العثرات التي يمر بها في ظل ارتفاع أسعار كهرباء الدولة والاشتراك، والمياه التي يدفع بدلها المواطن للدولة وللاستخدام المنزلي وللشرب 3 مرات، فمن هنا عاد الناس لجمع الحطب في الجبال واستخدام الطرق البدائية الأولى التي كانوا يستخدمونها في السابق".

وأوضح مختار يحمر الشقيف سمير قاسم أن "العديد من عائلات البلدة ليست من الطبقة الميسورة، وهي لجأت إلى الحطب كمادة وحيدة للتدفئة الشتوية، وخصوصا أن بلدتنا تشرف على نهر الليطاني وتبقى عرضة للبرد طيلة أكثر من 5 أشهر، لذلك نقوم بجمع الحطب من على ضفاف النهر، ونقله وتخزينه في المنازل اعتبارا من فصل الصيف، ويستمر عملنا نحو شهر لجمع المؤونة الشتوية من الحطب، وهو بالنسبة إلينا يعادل المؤونة الشتوية من الأكل، لأن الثلج يحتجزنا في منازلنا أحيانا أسبوعا".

المازوت غال

ودعا "المسؤولين والمعنيين إلى الالتفات إلى الشعب المعدم، وأن يوفروا له الأمن الاجتماعي، وهو قيمة مضافة لتقدم المجتمعات وتطورها".

وقالت مريم حنون من أرنون إن "للحطب فوائد صحية، فرائحته زكية ولا يتسبب بأمراض للأطفال على عكس مادة المازوت المرتفعة بأسعارها، ويبقى الحطب سواء قمنا بشرائه أو جمعه أقل من أسعار المازوت، ونحن عادة نبدأ بتجميع الحطب في شهري يوليو وأغسطس وقبل أن يبدأ سبتمبر، وطرفه بالشتاء مبلول، وفي شهر أكتوبر، لكننا ونحن نقوم بهذه المهمة المتعبة من خلال التفتيش عن مصادر الحطب على جوانب نهر الليطاني، تبين لنا أن النازحين السوريين قد سبقونا لذلك وجمعوه وخزّنوه، مع العلم أنهم حصلوا على بدل تدفئة ومقداره 950 ألفا من الجمعيات التابعة للأمم المتحدة".

وأشار علي حسن من جرجوع وهو رب عائلة مؤلفة من 6 أولاد، إلى "أننا نحصل على الحطب من مصادر عدة من نهر الزهراني ومن تقليم الأشجار من الزيتون والصنوبر والسنديان، وهو يبقى لا يكفينا مؤونة الشتاء فنضطر لشراء ما يوازي سعة بيك كبير بـ200 دولار، ويبقى للحاجة القصوى ولمواجهة العواصف والثلوج، وخصوصا أن منطقتنا تتعرض للثلج مرات عدة ما يبقينا في المنازل، ولا سبيل لنا إزاء ذلك إلا الدفء والدفء المتوهج والنار المشتعلة في المدافئ وتجهزنا هذه السنة، لأن العواصف الثلجية بدأت بالظهور؛ العاصفتان الأولى والثانية مرتا فكيف ستكون الأشهر المقبلة؟".

ولفت محمد قاسم من يحمر إلى أن "منطقتنا معروفة بالصقيع والبرد القارس الذي يلفها من أربع جهات الأرض مع الضباب الذي يحجب الرؤية ويلامس الأرض، من هنا اعتمدنا على الحطب لأنه رفيق العائلة في التدفئة، ومعدل مصروفنا من مؤونة الحطب لا يقل عن 600 طن خلال فصل الشتاء، ونظرا لأوضاعنا الاقتصادية فقد جمعنا الحطب من البراري والأودية ومن تقليم أشجار الزيتون والأشجار المعمرة، لأننا غير قادرين على شرائه أو شراء المازوت غالي السعر".